إنتاج الحبوب الإستراتيجية في العراق وأثرها على الأمن الغذائي

م .صفية شاكر معتوق

مركز دراسات البصرة والخليج العربي / جامعة البصرة

الملخص :

بالرغم من امتلاك العراق الإمكانيات الكبيرة(الطبيعية والبشرية) لزيادة المساحة المزروعة والنهوض بمستوى الإنتاج الزراعي، الا أن كميات الإنتاج لا تتناسب وتلك الموارد والإمكانيات المتاحة وكذلك حاجات السكان الغذائية، ان تناقص المساحات المزروعة وتراجع في معدلات الإنتاج مقابل زيادة نمو السكان بمعدلات تفوق الزيادة في إنتاج الغذاء، أدى إلى ظهور مشكلة العجز الغذائي، وبشكل عام أن غياب السياسات الزراعية التنموية الفعالة المتبعة في إدارة القطاع الزراعي لم تكن بالمستوى المطلوب لتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية المتاحة.

وبلغ معدل المساحة المزروعة بالحبوب الإستراتيجية في العراق (107648) دونم، وبلغ معدل حجم الإنتاج (32347)طن بمقدار(21711)و(5034) دونم للقمح والشعير و(2402)و(3200) دونم للرز والذرة على التوالي خلال المدة 2004-2012 وبالرغم من تحسن في كميات الإنتاج خلال مدة الدراسة إلا انه لايزال اقل من المستوى الفعلي للاستهلاك المحلي مما دفع العراق إلى الاستيراد من الخارج والاعتماد على المنتجات المستوردة لمواجهة حاجات الأسواق المحلية، وبالتالي يعتبر العراق مستورداً صافياً للمواد الغذائية مما برز من حدة العجز الغذائي.

المقدمة:

تعد الزراعة القاعدة الأساسية لتحقيق الأمن الغذائي، لأهميتها في أنتاج المحاصيل الزراعية لسد حاجات السكان الاستهلاكية الغذائية، إذ يشهد العالم ضغطاً متزايداً على الغذاء ويعاني أكثر من 500 مليون نسمة من نقص الغذاء باستمرار.

فأصبحت مشكلة نقص الغذاء وأتساع الفجوة الغذائية محط اهتمام العديد من المؤتمرات والمنظمات والجهات المهتمة بموضوع توفير الغذاء للإنسان، ومنها مؤتمر 1996 الذي عقد تحت شعار (الغذاء للجميع) وبحث أمكانية معالجة 839 مليون إنسان معرض للمجاعة، وبلغ عدد الجياع في العالم حسب إحصائية عام 2008 حوالي المليار نسمة.

وفي العراق كان ومازال هناك ضرورة ملحة لتنمية وتطوير الإنتاج الزراعي ولا سيما أنتاج الحبوب الإستراتيجية(القمح، الرز، الشعير، الذرة) بوصفها من أهم محاصيل منظومة الأمن الغذائي، ومن أكثر المحاصيل الحبوبية استهلاكاً لغذاء الإنسان فهي تحتوي على الفيتامينات ومركبات الكالسيوم والفسفور والحديد ولاسيما القمح والرز اللذان يشكلان 55و45% على التوالي من استهلاك الفرد اليومي للغذاء، ويحتاج جسم الانسان طبقا لمقاييس منظمة الصحة العالمية ومنظمة الفاو، الى (2500) سعرة حرارية في فصل الشتاء و(65)غم من البروتين كمعدل مثالي للطاقة اللازمة للقيام بالفعاليات اليومية.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث بأن هناك تناقص ملحوظ في إنتاج الحبوب الإستراتيجية في العراق، يعني إن الطاقة الإنتاجية لا تغطي الاحتياجات الاستهلاكية مما يقتضي الأمر الاعتماد على الاستيراد. فماهو واقع إنتاج الحبوب الإستراتيجية(القمح، الرز، الشعير، الذرة) في العراق للمدة 2004-2014 ؟ وهل يستهلك سكان العراق كميات من الحبوب الغذائية تفوق الإنتاج المحلي وبالتالي يدفع الدولة للاستيراد من الخارج؟ وما هي مدى انعكاسات العجز في الإنتاج المحلي في مواجهة متطلبات استهلاك للسكان على نسب الاكتفاء الذاتي وحجم الفجوة الغذائية.

فرضية البحث:

أن التناقص الحاصل في إنتاج الحبوب الإستراتيجية ناجم من محدودية دعم الدولة للقطاع الزراعي مع ارتفاع تكاليف العمليات الزراعية وترك اغلب المزارعين لأراضيهم وانخراطهم في العمل المضمون، فضلاً عن منافسة المحاصيل المستوردة ذات الأسعار المنخفضة، لهذا **ينبغي تفعيل دور الدولة في تنمية القطاع الزراعي بشكل عام وإنتاج الحبوب الإستراتيجية بشكل خاص والنهوض** بالمستوى الإنتاجي كوسيلة لتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل حجم الإنتاج المحلي للحبوب الإستراتيجية للمدة 2004- 2012، وتحديد حجم الاستهلاك من هذه الحبوب في ظل زيادة معدلات نمو السكان، ثم تسليط الضوء على حجم الفجوة الغذائية الحبوبية وتحديد نسب الاكتفاء الذاتي ونسب الاعتماد على الخارج.

الحدود الزمانية والمكانية:

تتمثل منطقة الدراسة بجمهورية العراق التي تحتل الجزء الشمالي الشرقي من الوطن العربي تنحصر بين دائرتي عرض (37,30.29,05) شمالاً، وبين قوسي طول(40,31َ 48,50ْ) شرقاً . خريطة .1.

تبلغ مساحة العراق الكلية (434128)كم^2(173651)مليون دونم. وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة(48)مليون دونم تشكل(28)%من مساحة العراق الكلية. وتبلغ مساحة الأراضي المزروعة(23) مليون دونم وتشكل نسبة (47)% من إجمالي المساحة الصالحة للزراعة و(86) % من مساحة العراق الكلية. وتتوزع الأراضي المزروعة بين الزراعة الاروائية والزراعة الديمية.(الجهاز المركزي للإحصاء، الإحصاء الزراعي ،2008. 2009) وان مايقارب60% من المساحة الكلية للعراق تعد أراضي عديمة الإنتاجية ألا إن 9% من النسبة الكلية يمكن استصلاحها واستخدامها بالتوسع الأفقي للأراضي الزراعية(علي، وآخرون 2010).ومن ذلك يتبين انخفاض نسبة الأراضي المستغلة للزراعة من إجمالي المساحة الكلية للعراق.

التركيب المحصولي وإنتاج الحبوب:

تعد الحبوب (القمح، الرز، الشعير، الذرة) من أهم المحاصيل الغذائية الإستراتيجية في العراق لأنها مصدر الغذاء الرئيسي للسكان، فأكثر المساحة المزروعة في العراق مخصصة لزراعة الحبوب. وقد شهدت هذه المحاصيل تقلبات كبيرة في مستويات الإنتاج المحلي نتيجة التوسع في زراعة المحاصيل الزراعية الأخرى، فضلاً عن ظروف الجفاف التي اجتاحت المنطقة ولاسيما إن أكثر من نصف المساحة المزروعة بالحبوب تقع ضمن المنطقة الديمية.

تحتل زراعة القمح الجزء الأكبر من المساحة المحصولية لإنتاج الحبوب، فبلغ معدل المساحة المزروعة بالقمح نحو(5788) الف دونم خلال مدة الدراسة (2004– 2012) تباينت المساحات المزروعة بالقمح اذ بلغت أعلى حداً لها في الموسم الزراعي 2005 /2006بمقدار(6410) الف دونم في حين وصلت حدها الأدنى في الموسم الزراعي2011/2012 وبمقدار(5123)الف دونم. أما محصول الشعير فقد احتل المرتبة الثانية بعد القمح فبلغ معدل المساحة المزروعة(4165)الف دونم، بلغت أعلى مساحة في الموسم الزراعي2009/2008 بمقدار(5359)الف دونم انخفضت إلى (2817)الف دونم في الموسم الزراعي 2010/2009،بينما بلغت معدل المساحة التي تشغلها الحبوب الصيفية(الرز، الذرة الصفراء) (3065)(5041)ألف دونم على التوالي.جدول –1–

وفيما يتعلق بكميات الإنتاج لمحصولي القمح والشعير فقد بلغ أعلى كمية إنتاج بمقدار (2654)(9193) الف طن للموسم الزراعي2012/2011و2007/2006على التوالي، بينما سجلا أدنى كمية أنتاج بمقدار(1255)(1137)الف طن على التوالي للموسم الزراعي 2009/2008و2011/2010على التوالي، وبلغ معدل أنتاج المحاصيل الصيفية(الرز،الذرة الصفراء)(2402)(3200)ألف طن على التوالي. أما غلة الدونم فأنها متباينة تبعاً لتباين المساحات المزروعة وكمية الإنتاج، فقد بلغت أعلى غلة لمحصولي القمح والشعير(495,8)(432,6) كغم /دونم على التوالي للموسم الزراعي2011/2010 2011/و2012على التوالي، أما غلة الدونم للمحاصيل الصيفية فبلغت (752)(548,5) كغم/ دونم على التوالي.

يتضح مما تقدم مدى تباين المساحات المزروعة بالحبوب الإستراتيجية خلال مدة الدراسة مما انعكس سلباً على حجم الإنتاج وعلى معدل غلة الدونم إذ يلاحظ من طبيعة الإنتاج الزراعي في العراق انه يتنوع بين الزراعة الاروائية التي تنتج اغلب المحاصيل الزراعية، وبين الزراعة الديمية يعتمد عليها أكثر من نصف إنتاج القمح والشعير والتي تشكل نسبة 66% من المساحة المزروعة مما يؤثر على انخفاض الإنتاجية وقد تصل في بعض السنوات إلى 100%(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المخطط الرئيسي لتنمية قطاع الحبوب في الوطن العربي، 1994)، وكلا النوعين من الزراعة تعاني من مشكلات تنعكس سلباً على معدلات الإنتاج.

نمو السكان :

يمثل السكان ومعدلات نموه السنوي من العوامل المهمة التي تؤثر على الغذاء وإمكانية الحصول عليه، وتتفاقم المشكلة إذا كان معدل الزيادة بالسكان اكبر من معدل الزيادة في إنتاج الغذاء، فمن البيانات الإحصائية لسكان العراق يتبين إن عدد السكان بلغ (22046242) نسمة في عام 1997 بمعدل نمو سنوي بلغ 3,2 %، فهو يتسم بارتفاع معدل نموه السنوي واستمر بهذه الزيادة حتى وصل إلى(34412000) نسمة في عام 2012(وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعة الإحصائية2011-2012).

وعلى أساس معدل النمو السنوي من المتوقع إن يصل عدد السكان في عام 2025 إلى(47115780) نسمة مما يشكل ضغطاً كبيراً في الطلب على المحاصيل الغذائية ولاسيما الحبوب. وحسب تقديرات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي إن الشعب العراقي يتسم بارتفاع الفئة العمرية الفتية التي تقل أعمارها عن 14 سنة(خارج سن العمل) إذ شكلت نسبة 44,2% من إجمالي السكان فهناك زيادة سكانية بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات إنتاج الغذاء، اذ إن العراق يتسم بارتفاع نسبة نموه السنوي, مما يعني إن نسبة الإعالة تصل إلى أكثر من 45%من السكان مما يعكس حجم الجهود المبذولة لإعالتهم.

الاستهلاك وحجم الفجوة الغذائية :

إن المحصلة النهائية لأي عملية إنتاجية هو الاستهلاك الذي يعد الجانب الآخر المهم الذي تعتمد عليه الفجوة الغذائية ومقياس جيد لتحديد حجمها، وتقدير الحاجة الحقيقية من الحبوب، وتعتبر معظم المنظمات العالمية ((إن الاستهلاك هو مجموع كميات الإنتاج المحلي مضافاً إليه الاستيراد وان الاستيراد يمثل العجز الغذائي(الفجوة الغذائية))(مضحي، وآخرون، 2012). وقد تم الاعتماد على نصيب استهلاك الفرد السنوي[1*] من الحبوب الذي

(*)**تم اعتماد معيار** كمعدل للاستهلاك السنوي من الحبوب:- 172كغم للفرد الواحد من القمح، 3,9كغم للفرد الواحد من الشعير، 32,8كغم للفرد الواحد من الرز، 1,8كغم للفرد الواحد من الذرة. ينظر:عباس فاضل السعدي، الامن الغذائي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص70.

يتأثر بدوره بمجموعة من العوامل منها كميات الإنتاج والعادات والتقاليد والمستوى الحضاري والاقتصادي للبلد وغيرها من العوامل التي تتحكم في الكميات المتاحة من الغذاء او الكميات التي يستطيع ان يستهلكها الفرد سنوياً.

وتمثل الفجوة الغذائية الفرق بين الطلب على الغذاء(الاستهلاك) وما هو متوافر من الإنتاج المحلي وبذلك فهي تبين مدى الاعتماد على الاستيراد من الخارج للسلع الغذائية ويتغير حجم الفجوة الغذائية من سنة لأخرى اعتماداً على الكميات المنتجة محلياً وتطور الطلب على الغذاء وبذلك فقد ارتبطت بمفهوم الآمن الغذائي ارتباطاً مباشراً، إذ كلما اتسع حجم الفجوة الغذائية أنعدم توافر الأمن الغذائي وأصبح البلد أكثر انكشافاً للدول المصدرة للغذاء و يترتب على ذلك استنزاف للعملات إلى الخارج(النجفي، 2009)

ويقاس حجم الفجوة الغذائية على النحو الأتي :-

حجم الفجوة الغذائية = الإنتاج – الاستهلاك

يلاحظ من الجدول- 2- وجود اتجاه متزايد لاستهلاك القمح في العراق تبعاً لزيادة في عدد السكان، فقد ارتفع حجم الطلب من3167 ألف طن في عام 2004 إلى أكثر من40 ألف طن في عام 2012، بينما انخفض الإنتاج من(1832) إلى (2654)ألف طن لنفس المدة مما اثر على اتساع حجم الفجوة الغذائية للقمح، أي أن هناك عجزا يتباين بين (10-24) ألف طن خلال مدة الدراسة.

اما الرز فان نمط استهلاكه لم يكن مستقرا واتسم بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال مدة الدراسة فقد بلغ حجم الطلب عليه خلال المدة من 2004-2007 بما يقارب(6) ألف طن أما بقية السنوات فلا يوجد أي عجز، مما اثر على تناقص حجم الفجوة الغذائية.

ومن مقارنةً حجم الاستهلاك مع حجم الإنتاج نلاحظ ان زيادة حجم الفجوة كانت بسبب نمو الإنتاج الغذائي بنسبة 1,5 %- 2 % سنوياً بينما نمو استهلاك الغذاء بمعدل 5 % سنوياً مما يؤدي إلى انخفاض نسب الاكتفاء الذاتي واتساع حجم الفجوة الغذائية وبالتالي الاعتماد على الاستيراد لمواجهة متطلبات الاستهلاك، إذ إن الاستيراد يمثل العجز الغذائي.

يتضح مما سبق انه على الرغم من دور الإنتاج في سد جزء من الفجوة الغذائية وتحقيق الاكتفاء الذاتي لبعض محاصيل الحبوب ألا انه يعتمد على السوق الدولية في سد أكثر من 90 % من احتياجاته الغذائية مما خلق حالة من الاتكالية الغذائية لمحاصيل الحبوب على الخارج لتغطية مايسمى بالفجوة الغذائية[2*] (M. Alamgir 1991 and P.Arora,)بين الإنتاج والاستهلاك.

(**)الفرق بين الإنتاج المحلي من الغذاء ومتطلبات استهلاك أفراد المجتمع منه خلال فترة زمنية محددة.

الامن الغذائي ونسبة الاكتفاء الذاتي:

يعد توفير الغذاء للسكان بشكل دائم بالكم والنوع المناسبين وتحقيق مستويات عالية من الإنتاج الزراعي من أهم شروط تحقيق الأمن الغذائي للبلد، ويكتسب موضوع الأمن الغذائي أهمية بالغة، بوصفه ثمرة عملية تنمية وتطوير الإنتاج الزراعي.

وقدعرفت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة مفهوم الامن الغذائي هو(ضمان حصول كل الأفراد وفي كل الأوقات على كفايتهم من الغذاء الذي يجمع بين النوعية الجيدة والسلامة، لكي يعيشوا حياة نشطة موفورة الصحة، ولا يتأتى ذلك إلا بتوفر إمدادات غذائية مستقرة تكون متاحة مادياً واقتصادياً للجميع)(احمد ،1999)، او هو(توفير الغذاء بالكية والنوعية المناسبتين للنشاط والصحة، بصورة مستمرة لكل الافراد اعتماداً على الإنتاج المحلي وبقيمة تتناسب وإمكاناتهم المادية)(الراوي، 2009)

أن تحقيق الأمن الغذائي يتطلب من الدولة أن تستثمر وتستغل كل الفرص المتاحة والإمكانات المتوفرة لإنتاج الغذاء وفقا لمبدأ الميزة النسبية[3(*)] أي تصدير الفائض من السلع الغذائية التي تتمتع بميزة نسبية واستيراد السلع التي ليس لها فيها ميزة نسبية أي لا تتوفر لدى الدولة الإمكانية لإنتاجها. ومن اهم وسائل توفير الأمن الغذائي هي الاعتماد على الذات بتوفير الغذاء للسكان بالكميات والنوعيات وفقا لاحتياجات السكان والمعايير الدولية كلما كان ذلك ممكناً، حتى وان توفرت الإمكانيات والعملات الأجنبية اللازمة للحصول على الغذاء من الخارج.

ومن المؤشرات المهمة التي يمكن من خلاله معرفة مدى درجة توافر الأمن الغذائي من عدمه هو الاكتفاء الذاتي[4(**)] فهو يوضح مقدرة البلد عن توفير الغذاء الكافي لسكانها من الإنتاج المحلي، أو هو مدى قدرة البلد على

(***)الميزة النسبية: هي ان البلد يزيد في إنتاجه من السلع الغذائية عن الحاجة المحلية بفائض يصدر الى الخارج.

(**) وهناك عدة درجات أو حالات للاكتفاء الذاتي :.

أ-الاكتفاء الذاتي الآمن:- يكون الاكتفاء الذاتي آمناً عندما تكون الكمية المنتجة من السلعة الزراعية المحلية مساوية للكمية المستهلكة من قبل أفراد المجتمع أو اكبر منها، وحسب الصيغة الآتية:-

(الاكتفاء الذاتي الآمن = الإنتاج المحلي ≤ المتاح للاستهلاك)

ب-العجز الغذائي الآمن:- يكون الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية في حالة عجز غذائي آمناً عندما تكون الكمية المنتجة من السلعة الغذائية المحلية اقل من الكمية المتاحة للاستهلاك من قبل أفراد المجتمع واكبر من نصفها، أي عندما تكون نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك محصورة بين (50% - 100%).

ج-العجز الغذائي الخطر:- يكون الاكتفاء الذاتي في مرحلة أو درجة العجز الغذائي الخطر، عندما يكون المتاح من السلعة الغذائية المنتجة محليا يشكل نسبة اقل من النصف من الكمية المتاحة للاستهلاك من تلك السلعة، بمعنى أن نسبة الإنتاج المحلي إلى المتاح للاستهلاك تكون محصورة بين (0% - 50%).

ينظر:عباس فاضل السعدي، الامن الغذائي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990، ص67.

تحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي ولاسيما الحبوب الرئيسية(عزيز ،1987)، أن تحقيق الاكتفاء الذاتي مرتبط بالموارد والإمكانات المتاحة وقدرتها على الإنتاج لسد الاحتياجات المطلوبة وتحسب نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي لمحصول معينة كالآتي :-

$$\text{نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي لمحصول معينة} = \frac{\text{كمية الإنتاج المحلي}}{\text{كمية الاستهلاك}} \times 100$$

إن انخفاض إنتاجية الحبوب الإستراتيجية وتناقص المساحة المزروعة ينعكس سلباً على الإنتاج الزراعي ومعدلاته، ومن ثم فأنه يؤدي إلى تراجع نسب الاكتفاء الذاتي الذي يعتمد في أحد جوانبه على كميات الإنتاج، فقد بلغ أدنى مستوى للاكتفاء الذاتي من محصول القمح (41,8)% في عام 2004 أما الرز فبلغت نسبة الاكتفاء الذاتي (36,6)% (المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية،2000. 2012) لنفس السنة وهي اقل نسبة للاكتفاء الذاتي خلال المدة (2004 . 2012) بمعنى انه العراق يقع ضمن مرحلة العجز الأمن الغذائي الخطر(المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي، 2008) وهو معتمد على الخارج في تامين احتياجاته من القمح والرز وهذا يعود إلى ضعف إجراءات الدولة في ألزام المزارعين بضرورة زراعة 60% من المساحات الزراعية الكبيرة، وبسبب الظروف المناخية وإن أكثر من نصف المساحة المزروعة بالحبوب تقع ضمن المنطقة الديمية، فضلاً عن استخدام الأساليب التقليدية في الزراعة وانعدام التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتطوير وزيادة الإنتاج.

وتبين من الدراسة ان العراق يتمتع بالاكتفاء الذاتي من محصولي الشعير والذرة فلم تستورد الدولة أي كميات خلال مدة الدراسة ونجح في الوصول إلى تحسناً نسبياً لمحصولي القمح والرز لبعض المواسم الزراعية خلال مدة الدراسة، إلا انه على الرغم من تحسنه ما زال دون المستوى المطلوب .

الاستنتاجات والتوصيات : .

لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات ومنها :-

1-تقلص المساحة المزروعة بمقدار47% من المساحة الصالحة للزراعة وانخفاض معدل إنتاج الحبوب بمقدار(12809)الف طن خلال مدة الدراسة مقابل ارتفاع معدل النمو السكاني بمقدار (3,2) % مع ارتفاع معدل دخل الفرد كل ذلك أدى إلى زيادة الاستهلاك وعجز الإنتاج الزراعي عن تغطية الطلب المحلي.

2-على الرغم من إن العراق يمتلك كل الإمكانات الأساسية التي تساهم في زيادة الإنتاج إلا انه ثمة محددات أو معوقات حالت دون ذلك فظلت الزراعة متأخرة في معدلاتها الإنتاجية ولاسيما الحبوب، وحسب تقديرات الأمم المتحدة إن الإنتاج الزراعي يسير نحو النمو السنوي السالب ألا انه بالإمكان تجاوز تلك المعوقات اذا تم استغلال الطاقات والموارد الزراعية المتاحة بالشكل الأمثل.

3- ان حجم الإنتاج من الحبوب لا يتناسب وحجم الاستهلاك المحلي مما أدى إلى تراجع نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح والرز بنسبة(41,8)(36,6)% خلال مدة الدراسة واستمرار اتساع الفجوة الغذائية بعجز مقداره (40)الف طن للقمح و(3)الف طن من الرز، وهو ما يستدعي اللجوء إلى الاستيراد لتغطية العجز وهذا بدوره يشكل خطراً على الأمن الغذائي.

4-يتمتع العراق بنسبة اكتفاء ذاتي عالية من الشعير والذرة فلم تستورد الدولة أي كمية خلال سنوات الدراسة لاكتفائه بإنتاجه المحلي.

5-أن القطاع الزراعي لم يحظى بنسبة عالية من الاستثمار أو الاهتمام الذي يسهم في خلق وبناء قاعدة إنتاجية زراعية تعمل على تطوير الزراعة وتنميتها بالشكل الأمثل للاعتماد على الذات.

ولضمان ديمومة واستقرار الإنتاج الزراعي لتأمين الاحتياجات استهلاكية للسكان وتحقيق نسب من الاكتفاء الذاتي يتطلب الأمر اتخاذ جملة من التوصيات منها:-

1. تبني إستراتيجية محددة واضحة المعالم وتطوير قدراته الإدارية والفنية والعلمية لتطوير القطاع الزراعي في العراق والنهوض بمستوى الإنتاج المحلي وتعزيز نسبة الاكتفاء الذاتي من الحبوب ثم تحقيق الأمن الغذائي.

2 . تحسين أداء القطاع الزراعي ورفع الإنتاجية الزراعية عن طريق الاهتمام بالبحث العلمي والزراعي وصياغة سياسات زراعية جادة للنهوض بالواقع الزراعي ولاسيما أن القطر لا تنقصه الإمكانات لذلك وتطوير الأساليب الزراعية المتبعة في أنتاج المحاصيل لرفع كفاءة استغلال المساحات الزراعية.

3 . بلورة نظم أنتاج متكاملة ومتطورة أي تكامل البحوث التي تعالج العمليات الزراعية وبلورتها إلى نظام إنتاجي أو نظام مزرعي كامل لسلعة زراعية معينة، بمعنى نقل نتائج البحوث إلى الحقل ونقل المشاهدات الحقلية إلى مراكز الأبحاث وتضافر الجهود بين الباحثين والمرشدين الزراعيين وبين المنتجين المزارعين.

4 . العمل على بناء مخزون استراتيجي لأهم السلع والمنتجات الغذائية ولاسيما الحبوب بشرط يتلاءم مع حجم السكان مما يساعد على تمكين الفرد من الحصول على الغذاء بشكل دائم وفي مختلف الظروف لتحقيق الامن الغذائي.

5 . تطوير القطاع الصناعي الداعم للقطاع الزراعي كصناعة الأسمدة والمبيدات الكيماوية وتوفيرها بأسعار مدعومة للمزارعين مع إلزامهم باستثمار أراضيهم للأغراض الزراعية ولمختلف المحاصيل مما يساعد على تطور الإنتاج الزراعي والحد من الفجوة الغذائية.

المصادر: .

- احمد ،عبد الغفور إبراهيم ،الأمن الغذائي في العراق ومتطلباته المستقبلية، بيت الحكمة، بغداد، 1999.
- الجهاز المركزي للإحصاء ،المجموعة الإحصائية السنوية ، الإحصاء الزراعي ،2008 . 2009.
- الراوي ، احمد عمر ، الأمن الغذائي .. التحديات والآفاق المستقبلية، مجلة كلية المأمون العدد14 ،بغداد ،2009 .

-السعدي، عباس فاضل، الأمن الغذائي في العراق، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، 1990.

- عزيز، مكي محمد، توفير الغذاء والحالة الغذائية في العراق، مجلة الجمعية الجغرافية العراقية،المجلد 16 ،بغداد ، 1987.

-علي، مثنى فاضل، وعلياء حسين سلمان، دراسة جغرافية لعدد من المؤشرات الطبيعية والبشرية المؤثرة في الأمن الغذائي في العراق، مجلة البحوث الجغرافية، العدد 19، 2010.

-مضحي، علي عبدالله، واخرون، الاكتفاء الذاتي والعجز الغذائي لمحاصيل الحبوب الرئيسية لبعض الاقطار العربية للمدة 2005-2015، مجلة العلوم الزراعية العراقية، العدد 43، 2012.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي، الخرطوم ، 11-13 نوفمبر (تشرين ثاني) 2008.

-المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المخطط الرئيسي لتنمية قطاع الحبوب في الوطن العربي ،الخرطوم (كانون الأول)، 1994.

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلدات24- 25- 26- 27- 28) للسنوات 2000- 2012.
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية، موقع المنظمة على شبكة المعلومات الدوليةwww.aoad.org
- النجفي، سالم توفيق، الامن الغذائي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2009.
- الهيئة العامة للمساحة،خريطة العراق، مقياس رسم، 1/6000000، بغداد، 2010.
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة السنوية،2011 -2012.

- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية السنوية الإحصاء الزراعي،2004-2012

-M. Alamgir and P.Arora, Providing Food Security for all, London it Publications 1991, page 6..

خريطة -1-

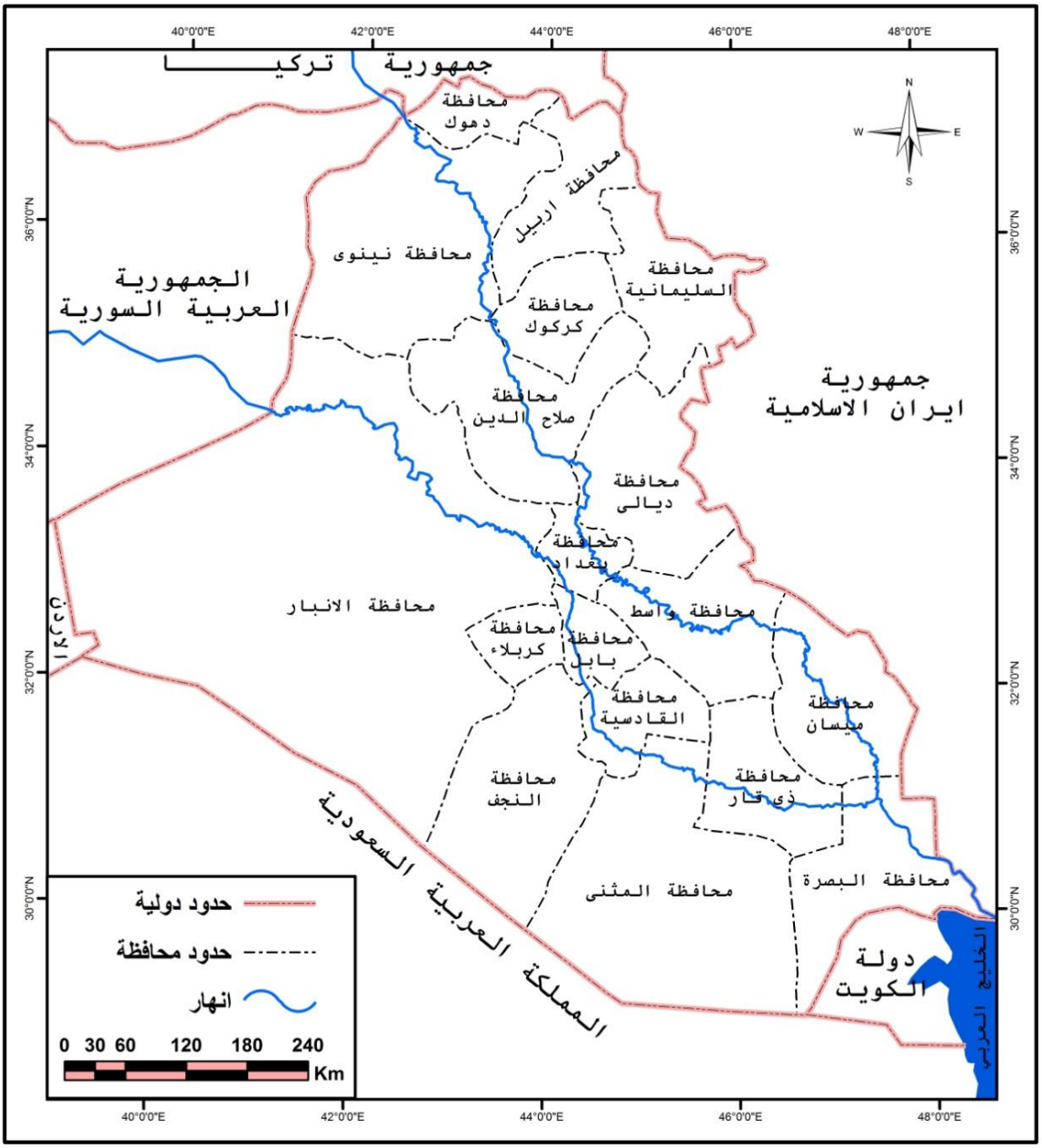

التقسيمات الإدارية للعراق

المصدر: الهيئة العامة للمساحة،خريطة العراق، مقياس رسم، 1/6000000، بغداد، 2010.